

إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية الراهنة: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020

The problem of the retirement system in Algeria in light of the current economic and demographic changes: an analytical study during the period 2010-2020

حجان عمر^{1*}، راضية بختاش²، فافو إيمان²

¹ جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، hadjeneomar@yahoo.fr

² جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، hadjeneradia@gmail.com

² جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، fafou.imane@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/01

تاريخ القبول: 2022/05/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/03

ملخص: يعد نظام الحماية الاجتماعية في بلد ما مؤشرا مهما حول درجة التقدم الاقتصادي ووضعية الشغل عموما، ونظام التقاعد باعتباره جزءا لا يتجزأ من هذا النظام حظي باهتمام السياسات الاقتصادية لأن اختلاله يرهن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للبلد، خصوصا في الدول التي تشهد تباطعا في تحديد سكانها (شيخوخة)، أو حتى تلك التي عجلتها الاقتصادية لا تستوعب ضغطها الديمغرافي. والجزائر تعرف بدورها اختلالا في نظام تقاعدها منذ 2014 حيث سجل الصندوق الوطني للتقاعد CNR عجزا ماليا مزمنًا.

تهدف هذه الورقة البحثية لتشخيص أسباب هذا الاختلال في نظام التقاعد، وذلك بالرغم من أنه شهد إصلاحات معيارية ظلت تراوح نفسها، أو حتى تلك الأكثر جرأة كإلغاء التقاعد المسبق والتقاعد دون شرط السن، هذه الإصلاحات تبقى غير كافية وفقا لاستشرافات الوضع الاقتصادي والمالي المتوقع وبذلك يحتاج نظام التقاعد في الجزائر إلى إعادة النظر فيه بما يتوافق والأوضاع الراهنة أو محاولة التأثير عليه عبر النمو الاقتصادي والتشغيل.

الكلمات المفتاحية: الصندوق الوطني للتقاعد CNR، النمو الاقتصادي، الديمغرافيا، نظام التقاعد، الاشتراكات

تصنيف JEL: G23، J11.

Abstract:

The social protection system in a country is an important indicator about the degree of economic progress and the job situation in general. The pension system has received the attention of economic policies, because its imbalance threatens the economic and social stability of the country. Algeria, in turn, has known an imbalance in its pension system since 2014, when the CNR registered a chronic financial deficit.

This research paper aims to diagnose the pension system that has undergone standard reforms. These reforms remain insufficient. Thus the system needs Retirement in Algeria has to be review or an attempt to influence it through economic growth and employment.

Keywords: National Pension Fund CNR, economic growth, demography, pension system, contributions

Jel Classification Codes : G23،J11

1. مقدمة

تسعى معظم دول العالم من خلال نظم الرعاية الاجتماعية التي تتبناها إلى تأمين مستوى معيشي ورفاهية مناسبة لمختلف فئات المجتمع وأفرادهم على طول مراحلهم العمرية، غير أن هذه الأنظمة تختلف بين الدول بما يتماشى وخصوصية كل مجتمع وتركيبته البيئية من حيث المتغيرات الاقتصادية أو التنظيمية أو الديمغرافية أو غيرها من المتغيرات التي تؤثر على نظام الحماية الاجتماعية عموما والتقاعد خصوصا.

لطالما اعتبر مشكل نظام التقاعد مشكلا لصيقا بالدول الغربية كونها تتميز بديمغرافيا بطيئة وشيخوخة مجتمع، غير أنه مؤخرا هذا المشكل أصبح يضرب حتى الدول النامية التي تتمتع بنسب تحديد سكاني عالية، وهو الأمر الذي يجد تفسيره في أن نظام التقاعد ليس رهين الديمغرافيا فقط بل هو رهين الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام.

لا تختلف الجزائر عن باقي الدول في تبني سياسة وطنية للضمان الاجتماعي، تعمل من خلالها على ضمان متابعة اجتماعية للفرد من ميلاده إلى غاية وصوله لمرحلة التقاعد، من خلال توفير معاشات التقاعد

التي تضمن له بها ولو جزء من الرعاية اللازمة، وهذا تحت غطاء صندوق خاص لتسديد هذه المعاشات وهو الصندوق الوطني للتقاعد CNR، هذا الأخير ومنذ أزيد من سبع سنوات أصبح يعاني اختلالات جمة ويتخبط في عجز مالي كبير بسبب زيادة نفقاته وقلة إيراداته. خصوصا منذ 2014، حيث شهدت الجزائر تراجعا في عائداتها النفطية، ومحاوله منا الإمام والإحاطة بهذا الموضوع، خصوصا أن الجزائر تبنت عدة إصلاحات معيارية لمحاولة تخفيف ومعالجة هذا العجز، ارتأينا أن نطلق في هذه الدراسة التي أسقطناها على فئة العمال الأجراء من خلال طرح التساؤل التالي: كيف يمكن معالجة اختلال نظام التقاعد في الجزائر على ضوء الوضع المالي والديمقراطي الراهن؟ معالجة هذه الإشكالية يمر عبر الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

✓ كيف يعمل نظام التقاعد الجزائري؟

✓ ما هي أسباب اختلال نظام التقاعد في الجزائر؟

✓ ما هي الحلول المقترحة لمعالجته وفقا لما تملبه التجارب الدولية في إصلاح أنظمة لتقاعد وكذا وفقا

لما يفرضه الوضع الاقتصادي والمالي العام، وأيضا على ضوء التركيبة الديمغرافية في الجزائر؟

للإجابة على هذه الأسئلة سنعمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الاستقرائي واضعين نصب أعيننا الفرضيات التالية:

✓ تنامي أسعار البترول يقف وراء العجز المزمن لصندوق التقاعد المسجل منذ 2014؛

✓ الوضعية الديمغرافية في الجزائر تمارس ضغطا على نظام التقاعد حاليا ومستقبلا؛

✓ تحسن الوضع الاقتصادي وعودة النمو هو الحل الأمثل لنظام التقاعد الجزائري في الأجل القصير.

الهدف من الدراسة هو تشخيص وضعية نظام التقاعد الحالي عبر قراءة عامة للوضع الاقتصادي ووضعية الشغل أساسا، مع استقراء لتطور وضع هذا الصندوق مستقبلا على ضوء استشرافات الوضع الديمغرافي والاقتصادي، ومن ثم اقتراح حلول لمعالجة الاختلال المالي للصندوق وفقا لما تملبه التجارب الدولية في مجال إصلاح التقاعد سواء كانت إصلاحات معيارية تمس بعض مؤشرات النظام، أو تلك الأكثر عمقا وتشمل هيكلية نظام التقاعد ككل.

أهمية الدراسة تنبع من حقيقة مفادها أن استمرار العجز الراهن وتحوله إلى عجز مزمن من شأنه أن يرهق ديمومة نظام التقاعد في الجزائر، والذي هو أولا وقبل كل شيء مكسب اجتماعي وقطب توازن اقتصادي لا بديل عنه. لذلك فتشخيص أسباب العجز واقتراح الحلول المكيفة لذلك بات ضرورة ملحة.

2 . إحاطة نظرية بنظام التقاعد والصندوق الوطني للتقاعد:

قبل عرض وتحليل المشاكل التي يعاني منها نظام التقاعد الجزائري، لابد من تحديد الإطار القانوني لميلاده وأنواع أنظمة التقاعد المعمول بها، وكذا الإحاطة بنشأة الصندوق الوطني للتقاعد وتحديد مهامه وكذا أنواع التقاعد التي يكفلها.

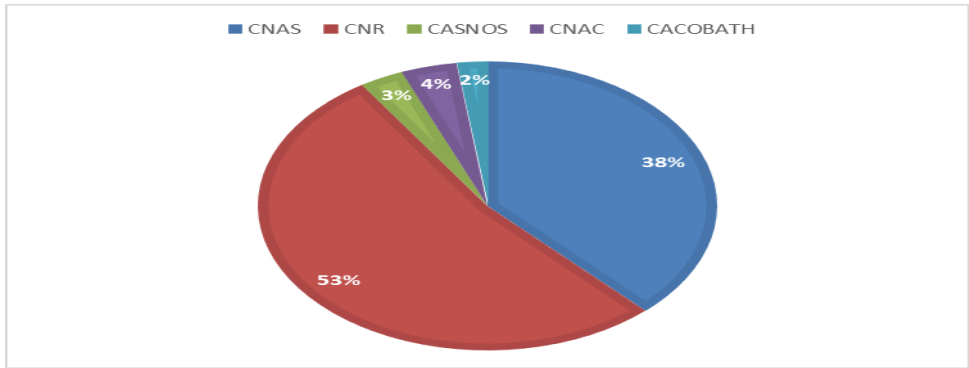
2-1. نشأة نظام التقاعد وأحدث اصلاحاته.

تأسس النظام الوطني للتقاعد الحالي بموجب القانون رقم 12/83 المؤرخ في 02 جويلية 1983 الساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 1984 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1983، العدد28، ص03) يهدف حسب المادتين 1 و2 منه إلى خلق نظام وحيد للمتقاعدين عبر توحيد أنظمة التقاعد السائدة من قبل droit de (la sécurité sociale, 2004, pp237, 646). غير أن عدة تعديلات عرفتتها شروط منح الحق ونوعية الامتيازات وهذا عبر عدة مراسيم معدلة، أبرزها إنشاء الحق في التقاعد المسبق 1994 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1994، العدد34، ص7) والتقاعد دون شرط السن 1997 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1997، العدد38، ص3)، إلى غاية الغاؤها في 31 ديسمبر 2016 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2016، العدد78، ص3)، وقبله تعديل 1999 (الجريدة الرسمية الجزائرية، 1999، العدد20، ص4).

2-2. الصندوق الوطني للتقاعد المهام والأداءات:

الصندوق الوطني للتقاعد هو هيئة عمومية ذات طابع خاص تحكمها القوانين الخاصة بها ويتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، أنشأ بموجب المرسوم 85-223 المؤرخ في 20 أوت 1985 الملغى والمستبدل بالمرسوم 07-92 المؤرخ في 04 يناير 1992 ، ما هو إلا حصيلة لاندماج عدة صناديق تقاعد مهنية فيما بينها كانت تعمل قبل تأسيس نظام التقاعد الموحد (من موقع: www.cnr.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/10/13) وعلى اعتبار أن الصندوق الوطني للتقاعد هو جزء لا يتجزأ من نظام الضمان الاجتماعي ويعتمد على اشتراكات المؤمنين اجتماعيا، يجدر بنا إبراز حجم الاشتراكات المخصصة له ضمن مداخيل صندوق الضمان الاجتماعي، حيث ارتأينا أخذ توزيع مداخيل الضمان الاجتماعي لسنة 2013 كمثال توضيحي لتبيان هذا التوزيع، على أساس أنها السنة التي برزت فيها أزمة عجز نظام التقاعد.

الشكل 1: توزيع مداخليل الضمان الاجتماعي بين كامل الصناديق التابعة لها لسنة 2013



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (الديوان الوطني للإحصاء، رقم 47، 2017، ص22)

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا مدى المكانة التي تخصصها منظومة الضمان الاجتماعي للصندوق الوطني للتقاعد CNR، حيث يحوز على أكبر حصة من المداخليل وصلت إلى 53%، مقارنة بباقي الصناديق ويليها الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية CNAS بنسبة 38%، أما ما نسبته 9% فهي موزعة على باقي الصناديق بنسب متفاوتة وتبقي جد صغيرة مقارنة بنسبة الصندوق الوطني للتقاعد، وهذا التقسيم يبرره توزيع النسب القانونية لاشتراكات العمال الأجراء التي تبلغ نسبتها 34% منها 9% تقع على عاتق العامل و 25% تقع على عاتق أرباب العمل، حيث تبلغ حصة الصندوق الوطني للتقاعد منها بـ 18,25% و ما نسبته 13% مخصصة للتأمينات الاجتماعية. إضافة إلى تسيير معاشات التقاعد الذي يقع على عاتق CNR، عدة أشكال للتقاعد يكفلها الصندوق:

أ - **معاش التقاعد في سن 60 سنة** Retraite à 60 ans: يتحصل عليه الرجل عند سن 60 سنة و 55 سنة للمرأة (العمال غير الأجراء 65 سنة للرجل و 60 سنة للمرأة)، فترة العمل: يجب على العامل استيفاء على الأقل 15 سنة من العمل منها سبع سنوات ونصف عمل فعلي مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28، 1983، ص03).

ب - **معاش التقاعد بدون شرط السن** Retraite sans condition d'âge: إذا استوفى العامل 32 سنة عمل فعلي خاضع لاشتراك الضمان الاجتماعي (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38، 1997، ص03) يتم إحالته للتقاعد دون شرط سن 60 سنة للرجل أو 55 سنة للمرأة.

ج- معاش التقاعد النسبي Retraite proportionnelle : تتمثل شروطه في بلوغ العامل سن 50 سنة إذا كان رجلا و 45 سنة إذا كانت امرأة، وتأدية مدة عمل فعلي مع دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي تعادل 20 سنة على الأقل وتخفيض إلى 15 سنة بالنسبة للمرأة (زيان مريم، 2018/2017، ص 46)؛

ح- معاش التقاعد المسبق Retraite anticipée : أن يبلغ 50 سنة إذا كان ذكرا و 45 سنة على الأقل إذا كانت أنثى مع 20 سنة عمل على الأقل ودفع اشتراكات الضمان الاجتماعي مدة 10 سنوات على الأقل بصفة كاملة منها السنوات الثلاث السابقة لنهاية علاقة العمل التي تثبت الحق في التقاعد المسبق، لصالح العمال الذين فقدوا منصب عملهم بصفة لا إرادية لسبب اقتصادي (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، 1994، ص 09)، وهو نوع تم اعتماده خلال مرحلة التسعينات 1994 لمواجهة الأزمة الاقتصادية الحانقة وما نتج عنها من حل المؤسسات العمومية وتسريح العمال تحت تأثير برامج التعديل الهيكلي؛

خ -منحة التقاعد allocation de retraite : إذا لم يستوف العامل مدة العمل الواجبة قانونا يستطيع أن يستفيد من منحة التقاعد إذا تم إثبات 20 ثلاثيا أي خمس سنوات من العمل الفعلي تمنح منحة التقاعد ابتداء من سن 60 وهي تخضع لنفس قواعد معاش التقاعد إلا فيما يخص الحد الأدنى والذي يقدر بـ 75٪ من الأجر الأدنى المضمون SNMG (زوين إيمان، 2020، ص 95)؛

د-معاشات ومنح التقاعد المنقول pension et allocation de retraite de reversion : يستفيد منهما ذوي حقوق المؤمن المتوفي. حيث تحدد نسبة قصوى قدرها 90 ٪ من منحة المالك توزع على ذوي الحقوق وفقا لشروط معينة. فالمعاش المنقول يمثل جزء من المعاش التقاعدي الذي تلقاه الموظف المتوفي أو كان سيتقاضاه (بولحبال نورة، 2017، ص 171)؛

ذ-الأعباء الاجتماعية المحملة على صندوق التقاعد: ويتعلق الأمر بالمعاشات التالية (Omar hadjene, 2011/2012, p109): وهي الفارق التكميلي للمعاشات الصغيرة CDPP: يمنحه صندوق التقاعد عندما يكون معاش التقاعد العادي أقل من الحد القانوني الأدنى (75٪ من الأجر الأدنى المضمون SNMG)، الفارق التكميلي للمجاهدين CDM: يمنحه الصندوق كتكملة للمنحة التي تغطي 80٪ ومعدل 100٪ الذي يفرضه القانون، علما أن عدد المجاهدين الذي استفاد منها في سنة 2000 هو 172366 مجاهد (عكاش فضيلة، 2001/2000، ص 126)؛ بالإضافة إلى الرفع الدوري للأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG: و الذي ينعكس لا محالة على المعاشات السابقة الملحقة به بما فيها المعاشات

المنقولة، حيث تضاعف 20 مرة من سنة 2000 إلى سنة 2019، وهو ما يعني أن ارتفاعه سيلتهم فوائض معتبرة من صندوق التقاعد.

يظهر مما سبق أن الصندوق الوطني للتقاعد هو الهيئة المالية المنسوب إليها تلقي اشتراكات التقاعد من الصناديق وتسيير المعاشات، فالوقوف على وضعيته يسمح بتقييم أداء نظام التقاعد في الجزائر.

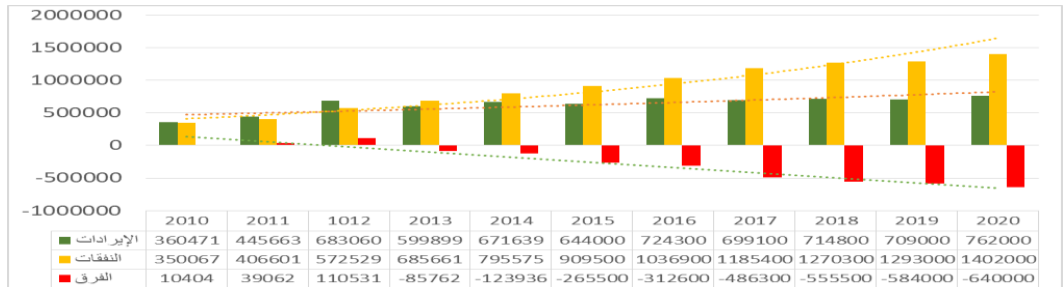
3-تشخيص وضعية نظام التقاعد على ضوء الوضع الاقتصادي والديمقراطي الراهن في الجزائر.

سنقوم من خلال هذا الجزء بمحاولة الإلمام بالمشاكل الفعلية التي يتخبط فيها نظام التقاعد عامة وصندوقه خاصة، وهذا بتحديد المتغيرات التي تؤثر عليه وبتشخيص وضعيته واسقاطها على الوضع الديمقراطي العام.

1-3 الإشكالية المالية لنظام التقاعد:

لقد كثر الحديث عن اختلال نظام التقاعد، الوضعية المالية لصندوق التقاعد يبرزها المنحنى الموالي رقم 2:

الشكل 2: تطور الأداء المالي للصندوق الوطني للتقاعد CNR الوحدة: مليون دج



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الجزائر بالأرقام: العدد 47، 2017، ص20؛ العدد 49، 2021، ص20

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن صندوق التقاعد يعاني من عجز مالي متنامي منذ سنة 2013 حيث انتقل هذا العجز من 85762 مليون دج سنة 2013 إلى 640 ألف مليون دج في سنة 2020، كما استمر العجز بعد 2013، بل وتضاعف 3 مرات في 2015 وأكثر من 7 مرات في 2020، وسنحاول تحليل أسباب هذا العجز المزمن والمتضاعف من خلال إثبات أو نفي المقاربات التالية:

إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية الراهنة: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020

قد يكون العجز سببه هيكل نظام التقاعد الجزائري (طريقة تمويله وتأمين معاشات التقاعد وتطور وضعية المنتسبين)؛ أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام؛ أو تطور ديمغرافيا السكان خلال فترة الدراسة (2020/2010). تأكيد أو نفي هذه المقاربات سيتم معالجتها فيما سيأتي:

3-1-1. الجانب الهيكلي لنظام التقاعد في الجزائر: لفهم أسباب العجز ينبغي فهم كيفية عمل الصندوق. ولذلك نتناول مصادر تمويله وتغطية عجزه، وضعية المنتسبين إليه، ومسألة تأمين المعاشات.

3-1-1-1. مصادر تمويل الصندوق الوطني للتقاعد وتغطية عجزه: هناك ثلاث أطراف تموله: العمال

وأرباب العمل بالإضافة إلى مساهمة الدولة.

أ- الاشتراكات من العمال وأرباب العمل: يعرضها الجدول الموالي:

الجدول 1: توزيع نسبة الاشتراك الوحيد للعمال الاجراء على صناديق الضمان الاجتماعي

الفروع	أصحاب العمل	العمال	حصة الخدمات الاجتماعية	المجموع
تأمينات الاجتماعية	11.50%	1.50%	—	13%
حوادث العمل والأمراض المهنية	1.25%	—	—	1.25%
التقاعد	11%	6.75%	0.50%	18.25%
التقاعد المسبق	0.25%	0.25%	—	0.50%
التأمين عن البطالة	1%	0.50%	—	1.50%
المجموع	25%	9%	0.50%	34.50%

المصدر: (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، 2015، الصفحة 09)

تتمثل في الاقتطاعات المالية من مختلف المنتسبين للضمان الاجتماعي من العمال الاجراء وأصحاب العمل. حسب الجدول تبلغ نسبة الاشتراك بالنسبة للأجراء 9 % موزعة كالاتي: 6,75 % اشتراك تقاعد، 1,5% اشتراك للتأمينات الاجتماعية، 0,5 % اشتراك للتأمين عن البطالة، 0,25 % اشتراك التقاعد المسبق، أما صاحب العمل فاشتراكاته تقدر بـ 25%، مع ضرورة توضيح وضعية اقتطاع التقاعد المسبق للأجير ورب العامل المقدرة نسبتهم بـ 0,25% لكل جهة بعد إلغاء التقاعد المسبق، إذا ما كان سيحذف من نسبة الاقتطاع الكلي أو يتم إضافة نسبته لواحدة من الاشتراكات السابقة الذكر.

ب- إعانات الدولة: وتتمثل هذه الإعانات في:

✓ النفقات التي تسمى **نفقات التضامن الوطني**، بمنح فارق تكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الاشتراكات، عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من SNMG و2.5 مرة SNMG بالنسبة للمجاهدين والتعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد والتأمين الاستثنائي (زوين إيمان، 2020، ص90)؛

✓ **نفقات الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد FNRR** والذي أنشأ في سنة 2006 بموجب قرار رئيس الجمهورية (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد47، 2006، المادة30)، أخذا بتجارب دولية في هذا المجال وأساسا الو.م.أ في 1940 أو السويد في 1960 واللذان يعتبران رائدين في مجال صناديق احتياطات التقاعد (Falilion fall, Nicolas ferrari, 2008, p7)، سيسمح هذا الصندوق الذي يمول أساسا من خلال تحويل سنوي لحصة من فائض الجباية البترولية حددت في البداية بـ 2% ثم 3% سنة 2012، وهو ما يضمن استمرارية وديمومة النظام الوطني للتقاعد والحفاظ على الحق في التقاعد للأجيال القادمة. وكذا من حصة الفائض في خزانة صناديق الضمان الاجتماعي وحصة من عائدات تأجير وبيع الأملاك العقارية والمنقولة للصناديق المكلفة بضمان أداءات التقاعد وعائدات توظيف الأموال والهبات والوصايا (عشة فطيمة، 2020، ص24).

✓ إنشاء **مساهمة تضامن** لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد: بنسبة 1% تطبق على عمليات استيراد البضائع المطروحة للاستهلاك بالجزائر (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد76، ص46).

✓ كما ترخص الدولة **لإعانات استثنائية** كالدعم الذي يقدمه الصندوق الوطني للاستثمار للصندوق الوطني للتقاعد، والسماح له بمنحه قروض مخففة حسب ما جاء به قانون المالية لسنة 2019.

مما سبق ومن خلال تحديدنا لمصادر تمويل نظام التقاعد عامة وتمويل الصندوق الوطني للتقاعد خاصة تتضح لنا معالم هذا النظام حيث أنه نظام تقاعد توزيعي يعتمد على مبدأ التضامن ما بين الأجيال، أي يعتمد على الاشتراكات الحالية للمتسبين لقطاع الضمان الاجتماعي لتأدية النفقات لمتسبي الصندوق الوطني للتقاعد. حيث أشارت الإحصائيات الأخيرة للصندوق بوجود 2.2 مشترك في مقابل كل متقاعد واحد، في حين أنّ التوازن المالي يتطلب وجود 5 مشتركين لكل متقاعد، وهذا ما يفسر جزء من الاختلالات التي يعاني منها نظام التقاعد، هذه العجوزات المتتالية عاجتها الحكومة بتدخلات ترقيعية أين تم اللجوء أولا إلى استعمال **الاحتياطات المالية** لهذا الصندوق المقدرة بـ 58 مليار دج، إضافة إلى الاستفادة

إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية الراهنة: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020

من دعم مالي ما بين 2014 و2017 في شكل قرض من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وكذا التأمين عن البطالة قدره 1620 مليار دينار، كما استفاد الصندوق عام 2018 من دعم استثنائي من ميزانية الدولة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قدر بـ 500 مليار دج (الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، 2017، ص 46) إضافة الى منحه قروضا بدون فوائد من طرف الصندوق الوطني للاستثمار بقيمة 620 مليار دج سنة 2019 و680 مليار دج سنة 2020؛ كل هذه التوليفات المالية إن دلت على شيء إنما تدل على أن الوضع المالي غير متحكم فيه والحلول المالية التي تعتمد عليها الدولة الآن هي مجرد حلول ترقيعيه لا يمكن أن تدوم ولا تعني عن تصحيحات عميقة تفرض نفسها بالحاج.

3-1-1-2. تطور تئمين معاشات التقاعد: يعرضها الجدول التالي:

الجدول 2: تطور مستويات تئمين مع للفترة 2010 إلى 2020

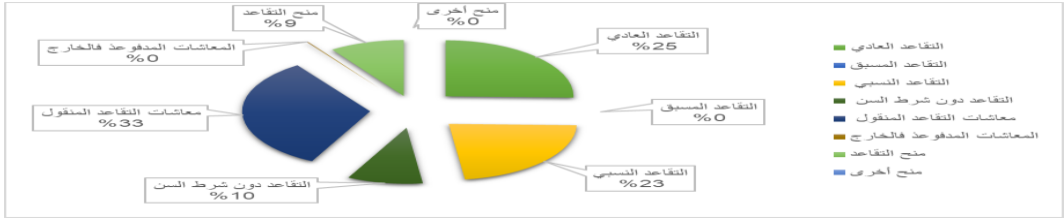
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
نسبة التئمين %	7	10	9	11	12	2,5	2,5	2,5	0,5 إلى 5	1,5 إلى 6	2 إلى 7

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على الجرائد الرسمية المتضمنة رفع قيمة معاشات التضامن 2020/2010

بالإضافة إلى ما سبق وما قد يثقل كاهل الصندوق الوطني للتقاعد نجد التئمين الدوري لمعاشات التقاعد، حيث شهدت منظومة التقاعد وتحت بند ما يسمى بتحسين الرعاية الاجتماعية لكبار السن (فئة المتقاعدين) عدة تحيينات على المعاشات بمعدلات متباينة بين السنوات. منها ما لا تتناسب مع الوضعية المالية لصندوق التقاعد ولا الوضعية الاقتصادية للبلاد (تراجع أسعار البترول)، خصوصا تلك التي كانت بين سنوات 2010 إلى 2014 إذ وصلت نسبة التئمين إلى 12% كما يوضح الجدول 2، غير أنه وتحت وطأة الوضعية المالية الصعبة للصندوق تم التخلي عن المعدل العام واعتماد سلم للتئمين ابتداء من 2018، هذا التئمين الدوري قد يزيد من حدة الاختلال المالي للصندوق في ظل تراجع النمو، العامل الوحيد الذي بإمكانه انقاذ نظام التقاعد في الأجل القصير.

3-1-1-3. تطور الوضعية الانتسابية لنظام التقاعد: مما لا بد من النظر اليه قصد تحليل أوضاع أداءات الصندوق هو الوضعية الانتسابية وتطورها على طول فترة الدراسة، ويمكن التطرق لها بتشريح تطور الفئات المنتسبة لمنظومة التقاعد وكذا التزايد في عدد المتقاعدين 2020/2010.

الشكل 3: توزيع نسب عدد المتقاعدين حسب أشكال التقاعد المتاحة حتى 2020/12/31

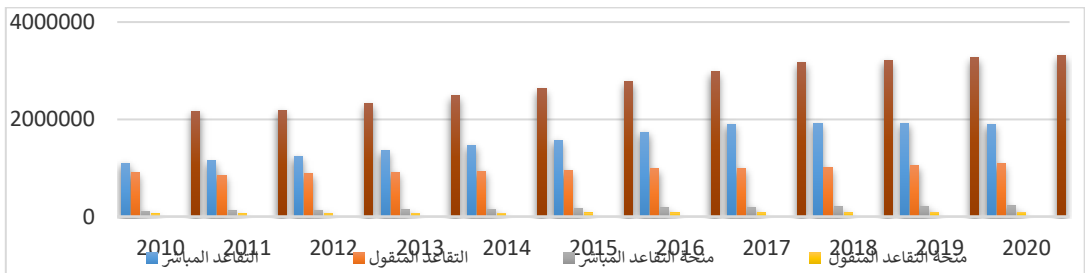


المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على موقع www.cnr.dz تم الاطلاع بتاريخ 2021/12/31.

يوضح لنا الشكل أعلاه، نسب المتقاعدين إلى غاية 31 ديسمبر 2020، حيث يحتل التقاعد المباشر حصة الأسد من مجموع المتقاعدين، أما عن التطور في هذه الأنواع خلال فترة الدراسة فيعرضها الشكل الموالي رقم 4:

فئة التقاعد المباشر (أصحاب التقاعد العادي والنسبي والمسبق ودون شرط السن) بلغ معدل تزايدها من سنة 2010 إلى 2020 نسبة 52,41% حيث تبلغ اجمالي نسبتهم 57,51% من شريحة المتقاعدين أي بنمو بلغت نسبته 73,19% في فترة الدراسة، وهو ما يتناسب مع الاتجاه العام لإجمالي عدد المتقاعدين. كما تظهر فئة أصحاب التقاعد المنقول والتي حتى وان كانت نسبتها كبيرة من اجمالي المتقاعدين بنسبة 23% غير أن معدل نموها خلال العشر سنوات لم يتعدى 21% وبذلك لا تشكل خطر على نظام التقاعد كما يوضحه الشكل 4، في المقابل نمو فئة التقاعد المباشر فاق 100,6% وهو معدل جد مرتفع لأنها الفئة التي سنوات اشتراكها أقل في الضمان الاجتماعي، أما باقي الفئات والمتمثلة في أصحاب التقاعد التكميلي وغيرها فهي لا تعتبر عبء كون معدل نموها مجتمعة متناقص حيث بلغ -14,52% خلال فترة الدراسة.

الشكل 4: تطور عدد المستفيدين من التقاعد خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات الصندوق الوطني للتقاعد.

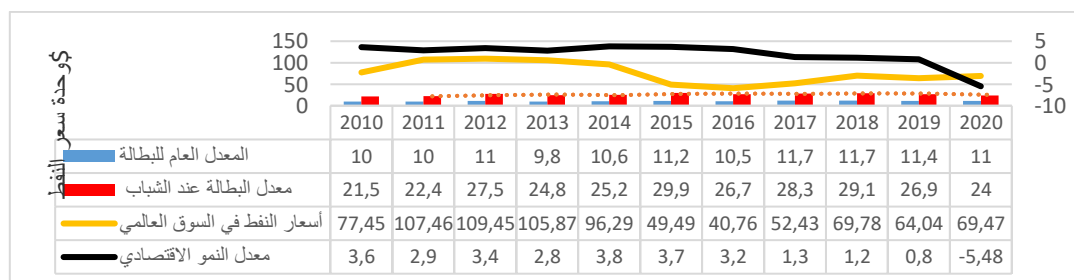
إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية الراهنة: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020

ومن جهة أخرى يمكننا تفسير التزايد الكبير لعدد المتقاعدين بتزايد عدد السكان لأكثر من سن 60 سنة، وهذا ناتج عن تحسن ظروف الرعاية الاجتماعية والصحية لكبار السن، مما أدى إلى ارتفاع أمل الحياة عند فئة الشيوخ وقلة الوفيات. حيث يقدر بـ 22 سنة بعد بلوغهم 60 سنة، كما أن عدد السكان الأكثر من 60 سنة بلغ 4 ملايين في 2020 ويتوقع أن يصل إلى 10 ملايين في 2040، وهو ما يعادل 20% من مجموع السكان في الجزائر (Arezki Benali, 2020)، أو على الأقل 6.7 مليون نسمة كسيناريو متفائل (Hassen souaber, Amar ouali, 2007, p103).

3-1-2. تأثير الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام على نظام التقاعد: من خلال هذا الجزء سنحاول تسليط الضوء على الوضع الاجتماعي بالتطرق لتطور معدلات البطالة العامة وفئة الشباب كونهما من أهم مؤشرات قياس الوضع الاجتماعي، مع ما يقابلها من أبرز المؤشرات الاقتصادية والمتمثل في معدل النمو الاقتصادي وأسعار البترول التي تحكم أدائه، وهو ما يعرضه الشكل 5.

من خلال الشكل أدناه يتبين لنا مدى التفاوت في معدلات البطالة على المستوى العام مقارنة بتلك المسجلة عند فئة الشباب، إذ وصلت ذروتها عند المعدل العام سنة 2017 بما يقارب 12%، بينما الذروة لفئة الشباب كانت في 2015 و 2018 على التوالي عند حدود 29%، هذا الارتفاع يمكننا تفسيره بقرارات تجميد التوظيف المقررة من طرف الحكومة آنذاك، لتعاود بعدها الاستقرار في حدود 11% بالنسبة للمستوى العام مقابل نسبة 24% لدى فئة الشباب، وبذلك معدلات البطالة مرتفعة لدى فئة الشباب وتحرم الصندوق الوطني للتقاعد من اشتراكات فئة ليست بالقليلة على اعتبار أن نظام التقاعد المعتمد في الجزائر هو نظام التوزيعي يقوم على تلقي الاشتراكات وتوزيعها بما يوافق مبدأ التضامن الاجتماعي بين الأجيال.

الشكل 5: تطور معدلات البطالة، أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010/ 2020.



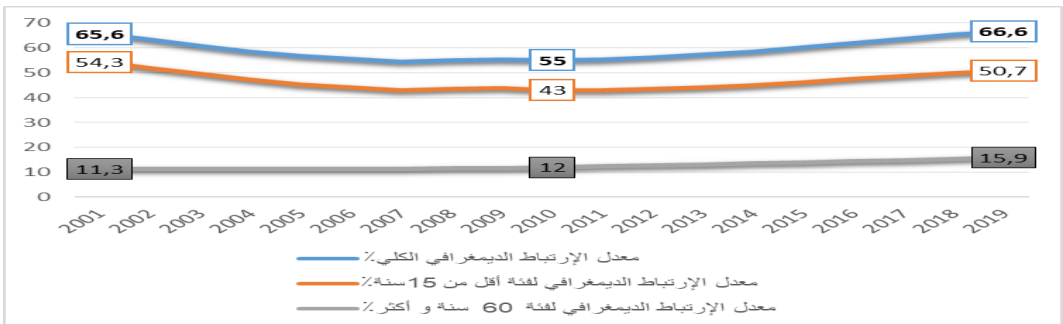
المصدر: (الديوان الوطني للإحصاء، رقم 879، 2019، ص12؛ data.albankaldawli.org، تم الاطلاع بتاريخ 2021/12/05)؛ (www.opec.org، تم الاطلاع بتاريخ 2021/12/05)

يظهر الجانب الثاني من الشكل مستويات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر الذي يعاني من تدهور كبير بلغت نسبته الى ما يزيد من 5% سنة 2020 كما أنه منذ أزيد من 10 سنوات لم يتجاوز 4% وهذا ما يفسر ارتفاع معدلات البطالة التي تم التطرق لها كون عدم وجود نمو اقتصادي يؤدي الى حتمية عدم وجود مناصب عمل، حيث منذ سنة 2014 بدأ معدل النمو الاقتصادي في التراجع والتدهور وهذا ما يفسره تدهور سوق النفط العالمية وتدهور أسعار البترول لكون الاقتصاد الجزائري ريعيا، وتبرز نوعيته بتدهور النمو بداية من انخفاض أسعار البترول كما هو موضح في المنحنى.

3-1-3. الجانب الديمغرافي وأثره على نظام التقاعد: لا يخفى على دارسي ومتخصصي الاقتصاد الاجتماعي ما للجانب الديمغرافي من أهمية وتأثير على نظام التقاعد، فالحالة الديمغرافية الحالية وحتى استشرافاتها المستقبلية هي التي تحكم الوضع الحالي لنظام التقاعد وقد ترهن توازناته مستقبلا، وهو ما أبرزته حالة بعض الدول الأوروبية التي تعاني من شيخوخة سكانها أي انعكست سلبا على نظامها التقاعدي، بما أثر على الحياة السياسية والسلم الاجتماعي بشكل عام. في الجزائر قد نكون بعيدين عن هذا المشكل حاليا بسبب تركيبة السكان المواتية غير أن هذا لا يعني بأنه لا يوجد ضغط ديمغرافي على صندوق التقاعد وهو ما سنحاول التحقق منه من خلال تشخيص الوضع الديمغرافي الحالي والمستقبلي في الجزائر ولأجل ذلك نستعين بأهم المؤشرات الديمغرافية الأكثر معنوية.

3-1-3-1. تطور معدلات الاعالة الديمغرافية للفئات العمرية: يمكن توضيح الارتفاع في معدل الإعالة حسب الفئات العمرية من خلال الشكل الموالي رقم 6:

الشكل رقم 6: تطور معدل الارتباط الديمغرافي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات (الديوان الوطني للإحصاء، N° 890/Bis، 2019، ص 6).

نقصد بمعدل الإعالة الديمغرافية الكلي نسبة السكان الأقل من 15 سنة والأكثر من 60 سنة مقارنة بالسكان النشطين (15-59 سنة)، الذي يهمننا هو فئة الأكثر من 60 سنة، فكلما ارتفع معدل الإعالة لهذه الفئة فإن ذلك يعني أن عدد المشتركين لكل متقاعد ينخفض، فالمشتركون في النظام التوزيعي يعملون ديمغرافيا فئة المتقاعدين الذين هم الأكثر من 60 سنة.

من خلال المنحنى يتبين لنا نمو هذا المعدل لفئة الأكثر من 60 سنة بنسبة تقارب 4% خلال العشرين سنة الأخيرة (من 11.3% إلى 15.9% في 2019) والتي هي الفئة الغالبة التي تخصها أداءات التقاعد، وهذا ما يعني استمرار الأعباء على عاتق الصندوق الوطني للتقاعد. ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع أمل الحياة لفئة المعالين الشيوخ أكثر من 60 سنة، حيث انتقل أمل الحياة عند الولادة من 72.4 سنة في 2001 إلى 77.8 سنة في 2019 (الديوان الوطني للإحصاء، N° 890/Bis، 2019، ص 3)، بفضل تحسن الظروف الصحية العامة مما أدى إلى ارتفاع أمل الحياة لدى الفئة العمرية الأعلى، هذا الارتفاع يعكس ضغط مجدد على صندوق التقاعد وهو ما يعني عدد مشتركين أقل لعدد مستفيدين أكثر. كما أن هذا التحليل يعني أن الديمغرافيا الحالية ليست في صالح صندوق التقاعد ولو جزئيا. إذا ما تم ربط ذلك بما ذكرناه آنفا من ارتفاع معدلات البطالة لدى فئة الشباب بالإضافة إلى الركود الاقتصادي العام المسجل منذ 2014.

1-3- 2- تطور ديمغرافيا الجزائر حسب الفئات العمرية وأثره على نظام التقاعد: يتسم معدل النمو للسكاني في الجزائر منذ سنة 2010 إلى 2020 بمعدل شبه ثابت تراوح ما بين 1,9% إلى 2,1% (الديوان الوطني للإحصاء، N° 890/Bis، 2019، ص 6) وهو ما يبرزه بالجدول الموالي رقم 3.

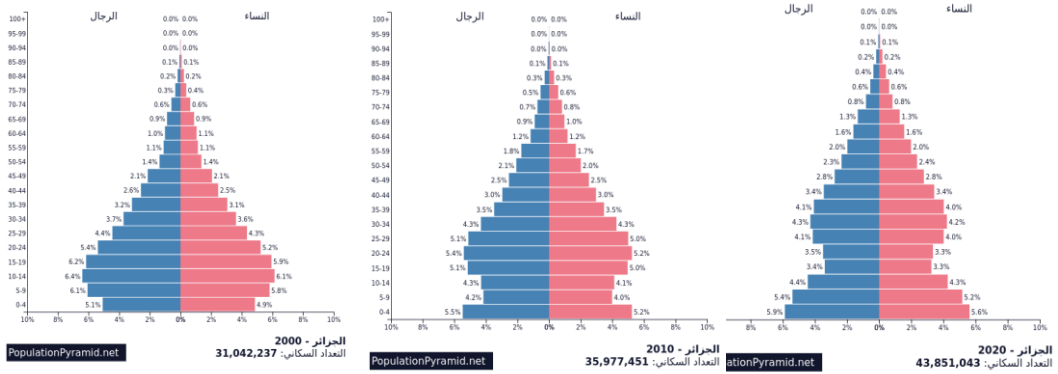
الجدول 03: تطور تركيبة السكان في الجزائر حسب الفئة العمرية الحالية والمتوقعة الوحدة: ألف نسمة

فئة الأعمار	1998	2008	2020	2030	2040
أقل من 20 سنة	14028	13 434	16401	18532	17457
20-59 سنة	13145	18 591	23156	26043	30106
60 سنة فما فوق	1927	2 565	4293	6734	10063
المجموع	29100	34 590	43850	51309	57626

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

لو تعمقنا في تطور التركيبة السكانية لمختلف الفئات العمرية لوجدنا أن التركيبة قد تغيرت بشكل ملحوظ وكذا التغير المتوقع حتى سنة 2040 والذي يتنبؤ بتوسع شريحة الفئة العمرية لأكثر من 60 سنة، من خلال الجدول أدناه يتضح أن فئة [20، 59] سنة تزداد نسبتها كما تزداد نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم 60 سنة، ولكن هذه الأخيرة تزداد بوتيرة أسرع، حيث انتقلت من 7.4٪ سنة 2008 إلى 9.8٪ سنة 2020، ومن المتوقع أن تصل إلى 17.5٪ سنة 2040، وهي الفئة التي تمتص إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد، كما أن تزايد الفئة السابقة لها 20-59 سنة من 45.2٪ إلى 52.8٪ في 2020 يعني وصول متقاعدين جدد بكثرة في المستقبل وهو ما قد يجعل المشكل الحالي في نظام التقاعد مشكلا هيكليا يتطلب سياسة عمومية ملائمة لاستيعابه. ويمكننا إيضاح هذه الوضعية بوضوح أكثر من خلال الهرم السكاني لسنوات 2020/ 2010/ 2000:

الشكل 7: تطور هرم السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2020



المصدر: من موقع (www.populationpyramid.net)، تم الاطلاع بتاريخ 2021/11/15).

حيث يتبين لنا مدى واقعية الاحتمالات والتوقعات الخاصة بالتركيبة السكانية التي جاء بها الجدول 3، كما يظهر من خلاله التغير في مورفولوجيا التركيبة السكانية، مما يرجح ارتفاع مستقبلي في غضون العشرين سنة القادمة في عدد المتقاعدين بسبب تزايد لفئة كبار السن أكثر من 60 سنة حيث يتوقع ارتفاعها سنة 2040 بنسبة تزيد عن 7% وبالتالي سيؤدي الى استمرار زيادة الانفاق لصندوق التقاعد في ظل شح إيراداته خصوصا إذا لم تتحسن أرقام النمو الاقتصادي، غير أن التجديد الحاصل الذي تبرزه قاعدة الهرم الحالية لسنة 2020 مقارنة بسنة 2000 والتي بدأت تبرز سنة 2010، قد يؤدي إلى تصحيح ولو جزئي للوضع

إشكالية نظام التقاعد في الجزائر في ظل المتغيرات الاقتصادية والديمقراطية الراهنة: دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2020

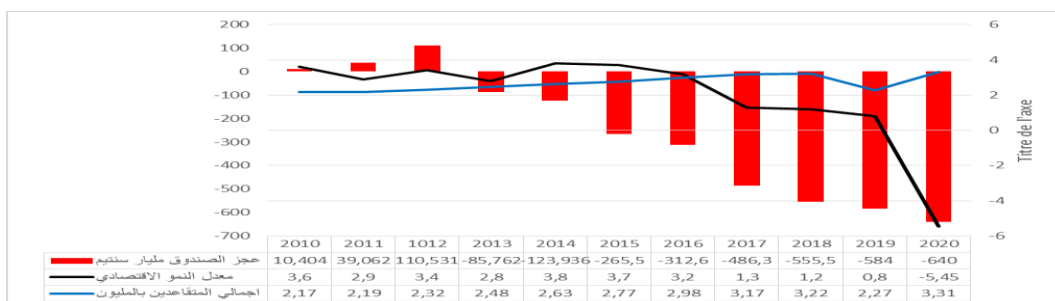
شروط تحقيق نمو اقتصادي، أما ما يتضح من خلال ضيق قاعدة الهرم الحالية في فئة 15 إلى 24 سنة، فسينعكس بالسلب في السنوات القليلة القادمة على إيرادات الصندوق الوطني للتقاعد.

مما سبق يتضح لنا أن مشكل نظام التقاعد في الجزائر حاليا ليس مشكل ديمغرافي بالدرجة الأولى، فالديمغرافيا الجزائرية لا تمارس ضغطا حاليا خصوصا وأن معدل التجديد السكاني مرتفع حاليا، غير أنه لا ينبغي إهمال وصول عدد كبير من المتقاعدين وتحويلهم إلى مستلمين للمعاشات في ظل عجز مالي يعاني منه الصندوق منذ 2013، فإذا استمرت أسعار البترول في منحها التنازلي فالنمو الاقتصادي الريعي لا يكفي لمجابهة هذه الوضعية، ويبقى حل نظام التقاعد حاليا هو حل اقتصادي يمر عبر التنوع الاقتصادي و الخروج من التبعية للنفط مع استيعاب القطاع غير الرسمي الذي يحرم النظام من اشتراكات أكيدة.

3-2. تشخيص وضعية نظام التقاعد على ضوء الوضع الاقتصادي والديمغرافي الراهن والمتوقع:

بعد دراسة كل العوامل السابقة منفردة من حيث تأثيرها على الصندوق الوطني للتقاعد، غير أن هذه العوامل في الواقع تؤثر مجتمعة. في هذا العنصر سنعمل على تحليل مجموع العوامل السالفة الذكر ولكن هذه المرة بصفة آنية، وهو ما يعمل على إبرازه المنحنى الموالي رقم 8.

الشكل رقم (8): تطور رصيد صندوق التقاعد بدلالة النمو الاقتصادي وتطور إجمالي المتقاعدين 2010/2020



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الشكل رقم 2 والشكل رقم 4 والشكل رقم 5.

من خلال المنحنى يتبين لنا أن بداية الاختلال في نظام التقاعد ظهرت مع بداية تسجيل صندوقه لعجز في ميزانيته وذلك بداية من سنة 2013، حيث كان قبلها في أريحية تظهر من خلال تسجيل فوائض مالية للسنوات 2011، 2012، ليبدأ أدائه يتراجع بعدها حيث بلغت مستويات العجز سنة 2013 ما قيمته 85762 مليون دينار لتصل في سنة 2020 إلى عجز بقيمة 640000 مليون دينار، مع توقع استمرار

في زيادة قيمة العجز للسنتين الجاريتين. أما عن أسباب هذا العجز فالتفسير نجده من خلال ملاحظة منحني النمو الاقتصادي الذي يأبى الصعود بل وصل آخر الفترة إلى -5,48%، وبالمقابل تطور الوضع الديمغرافي ليس في صالح النظام بسبب زيادة عدد المتقاعدين من جهة وقلة المشتركين من جهة أخرى.

4. تحليل النتائج:

إن العوامل السابقة مجتمعة هي المسؤولة عن الوضع الراهن لنظام التقاعد حيث يتحول فيه العجز إلى خاصية لصيقة بالصندوق، استخلاص التوصيات يأتي بعد استجماع النتائج التي يمكن حصرها كالآتي:

✓ اعتماد نظام تقاعد توزيعي، حيث يعتمد على الاشتراكات الحالية لتمويل النفقات، وهذا ما قد يؤدي اختلاله في أي وقت على عكس نظام الرسملة، وهو فعلا ما حدث منذ سنة 2013 وبالتالي عدم التنويع في الإيرادات الفعالة وعدم الاستثمار في الفوائض المحصلة سابقا وهو أمر غير مؤطر قانونا حاليا، مع ضعف الاشتراكات يفسر وصول العجز إلى أعلى مستوياته، فهو عجز تراكمي الأصل؛

✓ الركود الاقتصادي الذي تتخبط فيه الجزائر منذ 2014 وتراجع أداء قطاع المحروقات ولولا الزراعة والخدمات لما أمكن تحقيق النتائج المتواضعة للاقتصاد الوطني وهو ما يعني بطالة أكبر اشتراكات أقل، كما يعني عدم تسجيل فائض في عوائد البترول قد يصب في الصندوق الوطني لاحتياطات التقاعد FNRR، ويبقى هذا الكلام نظريا لأن الصندوق لم تفعل وموارده ولم تستغل قبل الآن؛

✓ التثمين العشوائي للمعاشات والذي بلغ في 2014 أعلى مستوياته بنسبة وحيدة 12%، مما أرهق صندوق التقاعد بتكاليف إضافية، مع تحميله عبئ إنقاذ القدرة الشرائية وهو عبء اجتماعي ثقيل ليس محولا لتحمله ويمكن تفاديه عبر تحفيز وتفعيل دور التعاضديات ودفع العمال للاشتراك المتعدد التعاضدي، وهو ما من شأنه تحسين معاشات المتقاعدين فلا تحتاج الدولة لتثمينها؛

✓ ارتفاع معدلات البطالة عند فئة الشباب إذ فاقت 29%، وبالتالي حرمان الصندوق الوطني للتقاعد من وعاء اشتراكات مالية معتبرة، مع مشكل الاقتصاد الموازي الذي يحرمه من اشتراكات أكيدة.

✓ ارتفاع نسبة السكان لفئة أكثر من 60 سنة مع ارتفاع أمل الحياة لديها (22 سنة بعد عمر 60 سنة)، أي أنهم يعيشون لوقت أطول ومنه استمرار نفقات الصندوق وعدم التراجع في عدد المتقاعدين، مع

تزايد في كمية المتقاعدين خلال الفترة 2016/2019 إثر إلغاء التقاعد المسبق ودون شرط السن وذلك لتعظيم الاستفادة منهما قبل إلغائهما نهائيا؛

كل هذه العوامل مجتمعة تحدد نظامنا للتقاعد وقد ترهن ديمومته مستقبلا.

5. الخاتمة:

إن نظام التقاعد في أي بلد ليس سوى انعكاس للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية للبلد. في الجزائر المعالجة الاجتماعية لمشكل البطالة والطابع الريعي للنمو الاقتصادي المحقق رهنه توازن نظام التقاعد حاليا وقد تعصف بديمومته مستقبلا، كما أن تحميل نظام التقاعد أعباء اجتماعية ليست من اختصاصه كإنقاذ القدرة الشرائية للمتقاعدين عبر التثمين الدوري لمعاشات التقاعد أو حتى سابقا إجراءات التقاعد المسبق لم يكن دون أثر على توازن نظام التقاعد. كما أن الإجراءات المالية الترقيعية الحالية لا تعدو أن تذهب مهبط الرياح في أول عاصفة تعصف بأسعار البترول في الأسواق الدولية. يحدث كل هذا في الوقت الذي تتغير فيه ديمغرافيا الجزائر وتشهد زيادة في أمل الحياة لمتقاعديها وبالمقابل تراجع الإيرادات بسبب قلة المشتركين بسبب البطالة وليس بسبب شح الفئة النشطة، ناهيك عن القطاع الموازي الذي يحرم صناديق الضمان الاجتماعي ومن ثم صندوق التقاعد من مشتركين مؤكدين.

إن الشرح السابق الذكر أبرز لنا أن مشكل نظام التقاعد هو مشكل مالي، وأن الديمغرافيا حاليا لا تشكل خطرا على هذا النظام، وأن الحل الحقيقي هو النمو الاقتصادي الكفيل بتعظيم الاشتراكات وتفادي العجز، كل هذا يحدث بالتوازي مع إصلاحات معيارية من شأنها تحسين أداء نظام التقاعد في الجزائر. على ضوء هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

على المستوى الهيكلي نوصي بتغيير النظام التوزيعي البحث الذي يعتمد عليه النظام التقاعدي في الجزائر كنظام وحيد، وبناء ركيزة مزدوجة بينه وبين نظام الرسملة؛ تفعيل دور التعاضديات العمالية ودفع العمال للاشتراك المتعدد فيها وهذا للاستثمار في فئة التقاعد التكميلي الذي تكفله هذه الهيئات من جهة وتحسين الأداءات المالية للمتقاعدين من جهى أخرى؛ اعتماد سياسة استثمارية خاصة بإيرادات الصندوق الوطني للتقاعد، وهذا قصد ضمان آلية التمويل الذاتي للصندوق، بشرط توفير الإطار القانوني الذي يضبط هذه العملية. أما على **المستوى الاقتصادي** فنوصي بمحاولة امتصاص الكتلة العمالية المتواجدة في السوق الموازية وهذا بينكنة الاقتصاد وتشجيع التصريح بالعمال الغير مصرح بهم؛ تحسين أجور العمال والتي لم

تحدد منذ زمن طويل، وبالتالي نستهدف شيعين أولها تحسين القدرة الشرائية والمعيشية للفئة العمالية وثانيهما رفع قيمة الاشتراكات الخاصة بالضمان الاجتماعي؛ تفعيل الصندوق الوطني لاحتياجات التقاعد FNRR وبأثر رجعي منذ تاريخ إنشائه سنة 2006 بما يضمن سد العجز بدل اللجوء إلى الحلول المالية الترفيعية ومساعدة الدولة للصندوق أساسا.

في ختام هذا البحث يمكن القول بأن تنوع الاقتصاد الوطني بما يضمن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي وليس ريعي يمتص البطالة ويرفع إيرادات الصندوق هو أفضل ما يمكن أن نوصي به لحل إشكالية نظام التقاعد في الجزائر.

6. المراجع:

- بوشعور راضية، مراد بودية سكين، إشكالية عجز صندوق التقاعد الوطني: دراسة تحليلية، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، العدد 02، الجزائر، سنة 2018.
- بولحبال نواره، نظام التقاعد في ظل التطورات الاقتصادية، أطروحة دكتوراه علوم، قسم القانون العام، كلية الحقوق، الجزائر، سنة 2017.
- زوين إيمان، بوشلاغم عميروش، ركائز تمويل نظام التقاعد في الجزائر، مقارنة نظرية للنموذج متعدد الركائز للبنك الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 22، الجزائر، سنة 2020.
- زيان مريم، أنظمة التقاعد في ظل التحولات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص القانون الاجتماعي والمؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2017/2018.
- عشة فطيمة، شعبان لطفي، واقع تمويل نظام التقاعد في الجزائر، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 04، العدد 2، الجزائر، ديسمبر 2020.
- عكاش فضيلة، تطور نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2000/2001.
- القانون رقم 83-11 المؤرخ في 2 جويلية 1983 يتضمن التأمينات الاجتماعية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 28، الصادر في 24 رمضان 1403 هـ الموافق لـ 3 جويلية سنة 1983.
- المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 يتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية، المرسوم التشريعي رقم 94-10 المؤرخ في نفس التاريخ يتضمن التقاعد المسبق، المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في نفس التاريخ يتضمن التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين قد

يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية، المرسوم التشريعي رقم 94-12 المؤرخ في نفس التاريخ يتضمن نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 34، الصادر في 21 ذي الحجة 1414 هـ الموافق لـ 1 جوان سنة 1994.

• الأمر رقم 97-13 المؤرخ في 31 ماي 1997، يعدل ويتمم القانون رقم 83-12 المؤرخ في 21 رمضان 1403 هـ الموافق لـ 2 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد والتقاعد دون شرط السن، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 38، الصادرة في 28 محرم 1418 هـ الموافق لـ 4 جوان 1997.

• القانون رقم 99-03 المؤرخ في 22 مارس 1999 يعدل ويتمم القانون رقم 83-12 المؤرخ في 12 جويلية 1983 والمتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 20، الصادر في 7 ذي الحجة 1419 هـ الموافق لـ 24 مارس 1999.

• الأمر رقم 06-04 المؤرخ في 19 جمادى الثانية 1427 هـ الموافق لـ 15 يوليو 2006، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر في 23 جمادى الثانية 1427 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2006.

• مرسوم تنفيذي رقم 15-236 المؤرخ في 19 ذي القعدة 1436 هـ الموافق لـ 3 سبتمبر 2015، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 94-187 المؤرخ في 26 محرم 1415 هـ الموافق لـ 6 يوليو 1994 والذي يحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 49، الصادر في 2 ذي الحجة 1436 هـ الموافق لـ 16 سبتمبر 2015.

• القانون رقم 16-15 المؤرخ في 31 ديسمبر 2016 يعدل ويتمم القانون رقم 83-12 المؤرخ في 12 جويلية 1983 و المتعلق بالتقاعد، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 78، الصادر في 1 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 31 ديسمبر 2016.

• القانون رقم 17-11 المؤرخ في 8 ربيع الثاني 1439 هـ الموافق لـ 17 ديسمبر 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 76، الصادر في 9 ربيع الثاني 1439 هـ الموافق لـ 28 ديسمبر 2017.

• الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، العدد 47، نتائج 2014-2016، طبعة 2017. العدد 49، نتائج 2016-2018، طبعة 2021.

• Arezki Benali, l'Algérie Compte plus de 4 millions de personnes âgées de 60 ans et plus (benbouzid), Algérie-ECO, 2020, veuillez consulter le Site: <https://www.algerie-eco.com/2020/10/01/lalgerie-compte-plus-de-4-millions-de-personnes-agees-de-60-ans-et-plus- benbouzid//texte= benbouzid %20>.

• Droit de la sécurité sociale : recueil de textes législatives et réglementaires, 3^{ème} édition complétée et mise à jour, institut national du travail, Algérie, 2004.

- Falilou fall, Nicolas ferrari, perspectives d'évolution de retraite et rôle d'un fond de réserve, TRESOR-ECO, publication de la direction générale du trésor et de la politique économique, N°39, France, juin 2008.
- Hassen soraber, Amar ouali, les personnes âgées en Algérie, enquête Algérienne sur la santé de la famille 2002, études approfondis, ONS, 2007.
- Omar Hadjene, problématique du système de retraite en Algérie, doctorat en sciences économiques, université Alger3, 2011/2012.
- [www. Dataalbankadawli.org](http://www.Dataalbankadawli.org)
- www.ons.dz
- [www. Opec.org](http://www.Opec.org)
- www.populationpyramide.net